سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

آب/أغسطس 2021

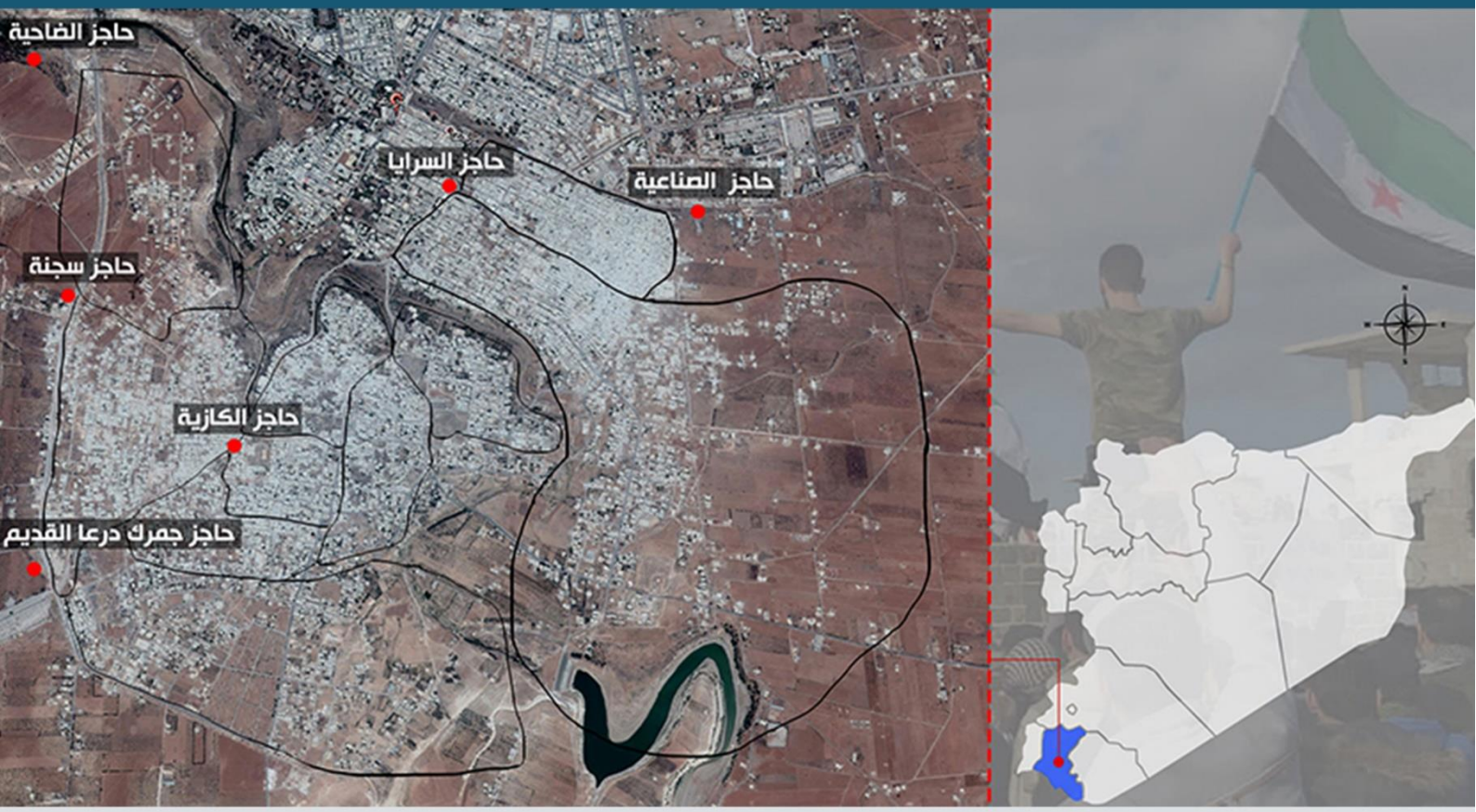

سوريا: التسلسل الزمني لأحداث "درعا البلد" وحصارها

تغطي هذه الورقة الفترة الزمنية الواقعة ما بين 24 حزيران/يونيو إلى 27 تموز/يوليو 2021

سوريا: التسلسل الزمني لأحداث "درعا البلد" وحصارها

تغطي هذه الورقة الفترة الزمنية الواقعة ما بين 24 حزيران/يونيو إلى 27 تموز/يوليو 2021

1. خلفية عن اتفاق التسوية الأساسي في "درعا"؟

بعد أن بقيت مناطق شاسعة من محافظة درعا جنوب سوريا، خاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية المسلّحة (الجبهة الجنوبية بشكل أساسي)، وبعض التنظيمات الإسلامية (كانت منشرة في منطقة وادي اليرموك وعلى أطراف منطقة اللجاة) لسنوت عديدة، استطاعت القوات السورية النظامية إعادة السيطرة على المحافظة بعد عملية عسكرية كبيرة في منتصف شهر حزيران/يونيو 2018، شنّتها بدعم عسكري روسي، وتسببت في نزوح أكثر من 270 ألف شخص بحسب الأمم المتحدة، فيما قال الباحثون الميدانيون لدى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، أنّ أرقام النازحين فاقت الـ400 ألف نازح آنذاك.

أفضت العملية العسكرية إلى توقيع ما عُرف لاحقاً باسم "اتفاق تسوية" مع الفصائل المسيطرة آنذاك وذلك بتاريخ 6 تموز/يوليو 2018.

"اتفاق تسوية" تلى عملية عسكرية وحشية:

انطلقت الحملة العسكرية للسيطرة على محافظة درعا من منطقة اللجاة في الريف الشرقي/الشمالي للمحافظة، ثم انتقلت المعركة جنوباً باتجاه بلدة "بصر الحرير" بعد تمكّن القوات السورية من السيطرة على منطقة اللجاة. وبعد حوالي عشرة أيام وتحديداً بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2018، تمّت السيطرة على "بصر الحرير"، ثم توالت سقوط المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية المسلّحة تباعاً (بلدة ناحتة ومدينة الحراك ومدينتي المليحة الشرقية والغربية وصولاً إلى اللواء 52 ميكا (قاعدة عسكرية)، الواقعة تماماً على الحدود الإدارية بين محافظتي السويداء ودرعا).

بعد السيطرة على اللواء (52 ميكا) بدأت المفاوضات الفعلية على الأرض بين الحكومة والمعارضة السورية، وحدث أول اجتماع في بلدة خربة غزالة (خاضعة لسيطرة الحكومة)، ومن ثمّ انتقلت المفاوضات إلى مدينة "بصرى الشام" (خاضعة لسيطرة المعارضة)، تزامن ذلك مع اجتماعات أخرى حدثت في الأردن ما بين ضباط روس وقادة عسكريين من فصائل المعارضة السورية المسلحة، بوساطة شخصيات أردنية.

أدّت العملية العسكرية التي بدأتها القوات السورية والطيران الروسي إلى ازدياد الخلافات ما بين فصائل المعارضة السورية المسلّحة، حيث أيدّت مجموعة من الفصائل خيار التفاوض (عملياً، تسليم المناطق والسماح للقوات الحكومية بفرض سيطرتها)، بينما فضّلت فصائل أخرى خيار القتال والمقاومة.

لاحقاً، بعد سيطرة الجيش السوري على بلدات (صيدا والنعمية وأم المياذن) بتاريخ 5 تموز/يوليو 2018، رضخت جميع الفصائل الموجودة في ريف درعا الشرقي لخيار التفاوض والتسليم، بينما كانت فصائل منطقة درعا البلد والريف الغربي تصدّ عمليات التقدم البري للقوات الحكومة.

وبتاريخ 6 تموز/يوليو 2018، دخلت قوات الحكومة السورية معبر نصيب الحدودي (معبر جابر السرحان/بحسب التسمية الأردنية)، وهو اليوم الذي تمّ التوقيع على اتفاق التسوية ما بين النسبة الساحقة من فصائل المعارضة السورية المسلّحة وممثلين عن الحكومة السورية بحضور وفد روسي كبير (بدون أي تواجد إيراني). ثم بدأ تطبيق التسوية فعلياً في مدينة "بصرى الشام" وامتدت إلى باقي المناطق في محافظة درعا.

أمّا بما يخصّ منطقة حوض اليرموك الواقعة غرب محافظة درعا، سيطرت القوات النظامية السورية على المنطقة عسكرياً في نهاية شهر تموز/يوليو وبداية آب/أغسطس 2018. بعد أن بقيت خاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية/داعش" و (حركة المثنى وجيش خالد بن الوليد/المبايعن لتنظيم داعش) لأكثر من سنتين.

- "اتفاق تسوية" يخصّ مناطق حُرم سكانها من الإطلاع عليه:

لم يتمّ نشر بنود "اتفاق التسوية" الخاص بدرعا بشكل رسمي من قبل أي طرف، ولم يتم نشر أي نسخة من "الاتفاق الموقع" بين الأطراف بشكل رسمي أيضاً، بلّ إن اللجان التي كانت تفاوض باسم أهالي المنطقة آنذاك (غالبيتهم من العسكريين) قامت فقط بنشر بعض بنود الاتفاق عبر تصريحات إعلامية لا عبر إبراز وثيقة/نسخة رسمية من الاتفاق، وبحسب ما صرح عدد من أعضاء لجان التفاوض آنذاك فإن الاتفاق نص على ما يلي: **تسليم المعابر الحدودية للقوات الحكومية، وتسليم السلاح الثقيل والمتوسط من الفصائل العسكرية إلى هذه القوات وعودة مؤسسات الدولة السورية إلى عملها والموظفين إلى أعمالهم، إضافة إلى تسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين من أبناء المحافظة، وإعطاء مهلة ستة أشهر لمن يجب أن يلتحق بالخدمة الإلزامية، ووقف عمليات الاعتقالات والملاحقات الأمنية والإفراج عن المعتقلين.**

(أكّد الباحثون الميدانيون لدى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على مجمل هذه البنود، من خلال مقاطعة المعلومات ولقاء أحد الأشخاص الذين كانوا متواجدين في الاجتماع الذي حدث بتاريخ 6 تموز/يوليو 2018، وتم تلاوة بنود الاتفاق شفوياً، وحضره ضابط روسي كبير يُعتقد أنّ اسمه كان (ألكسندر زوين) إضافة إلى أحمد العودة/قائد فصيل شباب السنة/المعارضة (لاحقاً لواء 8 وفيلق 5) وبحضور (كنانة حويجة/ممثلة للحكومة السورية) والعديد من وجهاء وأعيان بلدات مختلفة في محافظة درعا. (نصح الضابط الروسي الناس بعدم الخروج باتجاه إدلب لإنها سوف تواجه عمليات عسكرية في المستقبل).

- نقل/إجلاء/تهجير الرافضين لـ"اتفاق التسوية" باتجاه الشمال السوري:

بعد عدّة جلسات من التفاوض بين الأطراف المعنية، تمّ "الاتفاق" على إجلاء الرافضين للتسوية إلى الشمال السوري (حوالي 12 ألف شخص/مقاتلين وعائلاتهم ومدنيين ونشطاء/جميعهم من محافظتي درعا والقنيطرة). واضطر معظم من بقي في المحافظة من العسكريين والمدنيين والنشطاء، بإجراء "مصالحة/تسوية" شكلية غير مجدية، حيث بقي الكثير منهم ملاحقين من قبل الأجهزة الأمنية السورية، وتمت عمليات اعتقال بحق العديد منهم فيما بعد واغتيال البعض الآخر. وكان شكل التسويات كالآتي:

1. الأفراد المنشقين من الجيش النظامي السوري: التحقوا بالجيش مرة أخرى.
2. المسلحين/كانوا مدنيين (قادة وعناصر) وانخرطو بالنزاع المسلّح: قاموا بتوقيع عقود لمدة معينة مع الأجهزة الأمنية السورية والفرقة الرابعة من الجيش النظامي السوري.
3. قسم آخر من المقاتلين: تم تنظيمهم ضمن اللواء الثامن/الفيلق الخامس التابع للجيش السوري، والذي تمّ تشكيله من قبل روسيا. (مجموعة أحمد العودة بشكل أساسي).

4. جزء بقي متواجداً في مناطق مختلفة من محافظة درعا: رفضوا التهجير واتفاق التسوية أو الانضمام لأي جسم تابع للحكومة السورية.

ومنذ اتفاق التسوية في تموز/يوليو 2018، دخلت قوات الحكومة السورية إلى كل المناطق في محافظة درعا، وعاودت تنفيذ سلطتها الأمنية فيها، في حين بقي جزء من مدينة درعا وخاصة في مناطق: "درعا البلد" و "حي طريق السد" و"مخيم درعا/للنازحين الفلسطينيين"، خارج القبضة الأمنية للأجهزة الأمنية السورية، رغم وجود المنشأت الخدمية السورية فيها (مخافر شرطة وإدارات محلية ونقاط طبّية).

2. كيف بدأت أحدث "درعا البلد" الأخيرة؟

في مطلع شهر حزيران/يونيو 2021، قامت "اللجنة المركزية" التي تمثل أهالي منطقة "درعا البلد" والمخولة بالتفاوض مع "اللجنة الأمنية" التابعة للحكومة السورية، بالاستجابة لطلب اجتماع مع الشرطة العسكرية الروسية و"اللجنة الأمنية/التابعة للحكومة". بعد أن شهدت المحافظة مظاهرات رافضة للانتخابات الرئاسية السورية، وتم نشر إشاعات أنّ "تعامل الحكومة السورية سوف يكون مختلفاً" بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية.

من الأهمية بمكان، الإشارة إلى أنّ عمليات الخطف والاغتيالات المتبادلة في درعا لم تتوقف منذ توقيع "اتفاق التسوية" عام 2018.

كان السبب الرئيسي لطلب الاجتماع، بحسب مصادر قريبة من "اللجنة المركزية"، هي عملية اطلاق نار لـ"مجهولين" على حاجز السرايا (التابع للقوات الحكومية السورية) والموجود في المنطقة الفاصلة ما بين بين "درعا المحطة" و"درعا البلد". (أكّدت مصادر لسوريون أنّ اللجنة المركزية لأهالي درعا أدانت الهجوم في الاجتماع الأول لها مع القوات الروسية والسورية). تخلل ذلك طلب من ضابط روسي اسمه: "أسد الله/من أصول شيشانية"، من "اللجنة المركزية" بجمع السلاح من أهالي: درعا البلد وحيي طريق السد ومخيم درعا وتسليمه. وكان رد اللجنة المركزية أن هذا هاد السلاح موجود حسب بنود اتفاق التسوية الأساسي عام 2018. (الذي لم ينص على سحب السلاح الخفيف وفقط ذكر السلاح الثقيل والمتوسط).

تبع هذا الاجتماع الأول عدة اجتماعات، تخللتها العرض الذي قدمته "اللجنة المركزية"، والذي تمّت فيه الموافقة على سحب السلاح الخفيف المنتشر في أحياء "درعا البلد وحي طريق السد ومخيم درعا"، مقابل سحب السلاح من الميليشيات المرتبطة بالاجهزة الأمنية السورية في نفس تلك الأحياء، إضافة إلى شرط إطلاق سراح معتقلين. وهو ما لم يتمّ الاتفاق عليه بين الطرفين، وفشلوا بالتوصل إلى اتفاق.

لاحقاً، وبتاريخ 24 حزيران/يونيو 2021، تم إغلاق "حاجز السرايا"، ثم استقدمت قوات الحكومة السورية تعزيزات عسكرية إلى محيط منطقة درعا البلد وحيي طريق السد ومخيم درعا، و قامت بإغلاق الحواجز على مداخل المنطقة ورفع سواتر ترابية، ومحاصرة المناطق. عقب ذلك نزوح 10500 شخص، من المناطق التي يبلغ عدد سكانها حوالي 56000 بحسب منسق الشؤون الإنسانية في سوريا (بيان مؤرخ في 30 تموز/يوليو 2021). وذلك للضغط من أجل

تسليم الأسلحة الموجودة في تلك المناطق. والسماح بإنشاء حواجز أمنية تتبع للحكومة بشكل مباشر داخل أحياء درعا البلد.

فيما أكّدت الأمم المتحدة في تصريحات أخرى نُشرت بتاريخ 30 تموز/يوليو 2021، نزوح 2500 شخص بسبب العنف وانعدام الأمن في الأيام الأخيرة من تموز، وسط تقارير عن نزوح حوالي 10 آلاف شخص (بحسب تعبيرها).

بالمقابل نفت الحكومة السورية على لسان أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في محافظة درعا، ورئيس لجنة المصالحة "حسين الرفاعي" فرضها حصاراً على درعا البلد، رغم أنّه ذكر صراحة في تصريح لجريدة الوطن السوريّة بتاريخ 25 تمّوز/يوليو 2021، بحصر الوصول إلى "درعا البلد" بمعبر واحد، وهو "معبر سجنة"، الذي تسيطر عليه قوات الحكومة السورية بشكل أساسي، تزامناً مع منع الوصول من معابر وأحياء أخرى.

3. تفويض عشائري وتوقيع اتفاق جديد:

بعد اجتماع عشائر وأعيان من "درعا البلد"، تمّ الاتفاق على تكليف "اللجنة المركزية" باتباع الحلول السلمية في أي اتفاق وتجنيب التصعيد العسكري. وبالفعل تمّ توقيع اتفاق (ما بين 20 و 24 تموز/يوليو 2021)، ونص على الآتي:

1. تسليم السلاح المتوسط والخفيف كاملاً، وكل من يخبئ بارودة أو سلاح يتحمل المسؤولية وتلغى تسويته ويلاحق.
2. نشر الأمن والنقاط العسكرية في درعا البلد لتحقيق الأمن والأمان.
3. تسوية أوضاع المطلوبين في درعا البلد ومخيم درعا وحي طريق السد.
4. إعفاء الأسماء الذين خرجوا من درعا البلد مع سلاحهم.
5. سحب السلاح من المجموعات كاملاً بما فيها المجموعات التي تعمل مع الأمن وغيرها من القوات الرديفة.
6. كل متخلف عن الخدمة الإلزامية يعالج خلال مدة 15 يوماً من خلال شعبة التجنيد للتأجيل.
7. العسكري الفار من الخدمة يلتحق بوحدته بعد إجراء التسوية ولا يلاحق قانونياً.
8. في حال رغبة أحد بالخروج إلى الشمال السوري من الممكن تأمين خروجه وإيصاله إلى الشمال.
9. إطلاق الإساءات والتصريحات غير المسؤولة والتحريضية على وسائل التواصل الاجتماعي ستعرض صاحبها للملاحقة قانونياً.
10. عند الانتهاء من التسويات وتسليم السلاح وعودة الحياة الطبيعية إلى درعا البلد ستزال كافة الحواجز والسواتر ستكون بحكم المزالة.

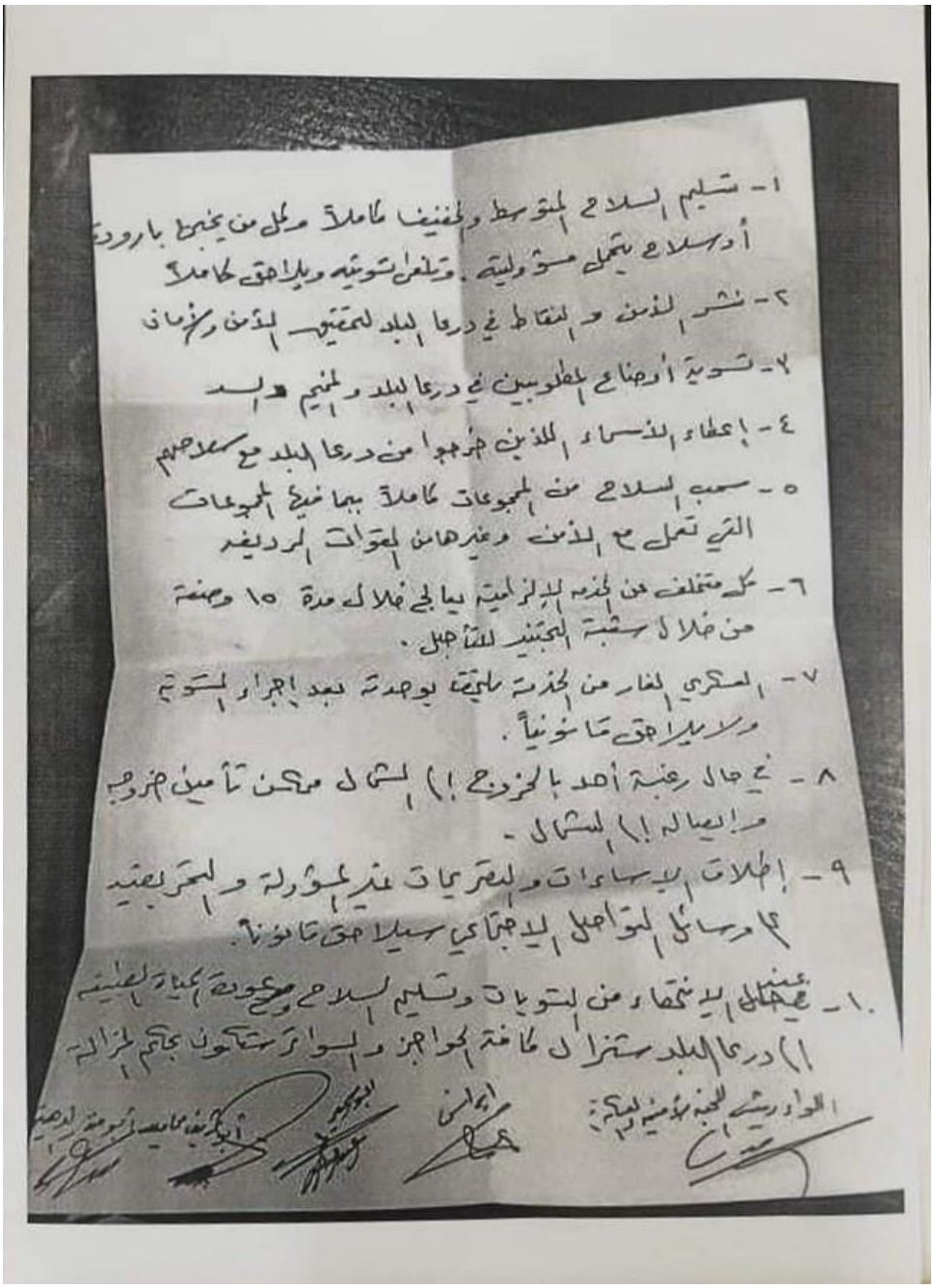

صورة 1 - تم نشر هذا الاتفاق بعد تاريخ 27 تموز/يوليو 2021، من قبل جهات مقربة من الحكومة السورية وعليها تواقيع: اللواء رئيس اللجنة الأمنية (كطرف من الحكومة السورية – والمقصود اللواء مفيد حسن/ وهو أيضاً قائد الفيلق الأول في الجيش السوري)، وأربعة من أعضاء اللجنة المركزية لأهالي درعا (أبو أنس/الدكتور عبد الرحمن مسالمة، وأبو سمير/عدنان المسالمة، وأبو شريف محاميد، وأبو منذر الدهني).

بدأ تطبيق الاتفاق عملياً بتاريخ 25 تموز/يوليو 2021، ثم قامت الحكومة السورية بفتح معبر "حاجز السرايا" وتم إنشاء "مراكز تسوية"، ثم قام حوالي 200 شخص من أهالي المناطق الثلاث (درعا البلد وحي طريق السد ومخيم

درعا) بتسجيل أسمائهم (مدنيين وعسكريين) وتم تسليم عدد غير معروف من قطع السلاح الفردي الخفيف للقوات السورية والشرطة العسكرية الروسية من قبل اللجنة المركزية لأهالي درعا.

كذلك دخلت مجموعات عسكرية تابعة للحكومة السورية لمنطقة مزارع الشياح وشرعت بالبدء بمداهمة المنازل هناك بحثاً عن أسلحة، الأمر الذي رفضه مقاتلو درعا البلد واعتبروه خرقاً لاتفاق التسوية الجديد، حيث حدثت اشتباكات بينهم وبين قوات الحكومة السورية، ما أجبر قوات الحكومة على الانسحاب من جميع النقاط التي دخلتها في ذات اليوم، وعاودت فرض الحصار مجدداً على الأحياء، وقصف المنطقة بقذائف الهاون والرشاشات الثقيلة.

تم الاستمرار بتنفيذ هذا الاتفاق حتى تاريخ 27 تموز/يوليو، وهو التاريخ الذي فشل فيه الاتفاق وبدأ التصعيد العسكري (وهو محور تقرير آخر قادم لسوريون).

4. فشل الاتفاق الأخير وتضارب الأنباء حول السبب الرئيسي:

تضاربت الأنباء حول الأسباب التي أدت إلى فشل هذا الاتفاق، ففي حين قالت مصادر لسوريون أن سبب فشل الاتفاق هو أنّ القوات السورية التي دخلت إلى المناطق المتفق عليها، قامت بعمليات تفتيش منازل بطريقة "استفزازية" للأهالي، إضافة إلى محاولة أخذ جميع السلاح الفردي (دون نزع سلاح المجموعات المرتبطة بالأجهزة الأمنية)، إضافة إلى سرق ممتلكات بعض الأشخاص الأمر الذي أدى إلى رفض الأهالي لاستكمال عمليات التفتيش.

أيضاً قالت مصادر محلية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، أن ممثلي الحكومة السورية قالوا بشكل شفهي للجنة المركزية لأهالي درعا، بأنّ عمليات تفتيش وهمية سوف تحدث (مماثلة لما حدث في طفس/منح نصر إعلامي للحكومة السورية)، إلاّ أنّ المجموعات التي تتبع للفرقة الرابعة (الجيش السوري النظامي) بإدارة العميد "غياث دلة" كانت تحاول من البداية عرقلة الاتفاق وتسعى إلى التصعيد العسكري، وهو ما انعكس على طريقتهم في إجراء عمليات التفتيش عن السلاح الخفيف وإذلال الأهالي والسرقة والنهب. وهو ما ولّد ردة فعل عكسية عند الأهالي وأدى لفشل الاتفاق.

فيما قالت مصادر أخرى أنّ المجموعة العسكرية المرتبطة بشخص اسمه "محمد المسالمة/أبو عبدو"، ويُلقب أيضاً باسم "الهفو"، والذي كان ضمن تشكيلات تنظيم داعش في منطقة "حوض اليرموك" غربي المحافظة، ويتمركز حالياً في حي السدّ كان أحد أسباب فشل الاتفاق حيث منع القوات الحكومية من استكمال عمليات التفتيش في الحي بحجة أنّ "اللجنة المركزية لأهالي درعا" لم تقم بالتنسيق معه.

في حين قالت مصادر أخرى، أنّ الأهالي رفضوا الاتفاق الموقع بين الطرفين، بعد اكتشافهم أنّ اللجنة المركزية لأهل درعا أخفت بند تسليم السلاح الخفيف بشكل كامل. حيث قامت اللجنة بعرض نسخة غير كاملة من الاتفاق عليهم تقضي فقط بـ:

1. اليوم تسليم السلاح المجموع – تاريخ 2021/7/24. **(أي ما تمّ جمعه من سلاح 200 قطعة وليس جميع الأسلحة الخفيفة للأهالي).**
2. غداً استكمال جمع السلاح بتاريخ 2021/7/25. الساعة 12.
3. بعد غد إجراء التسويات في درعا البلد من خلال حاجز السرايا بتاريخ 2021/7/26.

4. اليوم الثالث يتمّ نشر الأمن في درعا البلد من خلال النقاط والحواجز يوم 2021/7/27.
5. بعد انتهاء وانتشار الأمن فتح النقاط والطرق والسواتر كاملة 2021/7/28.

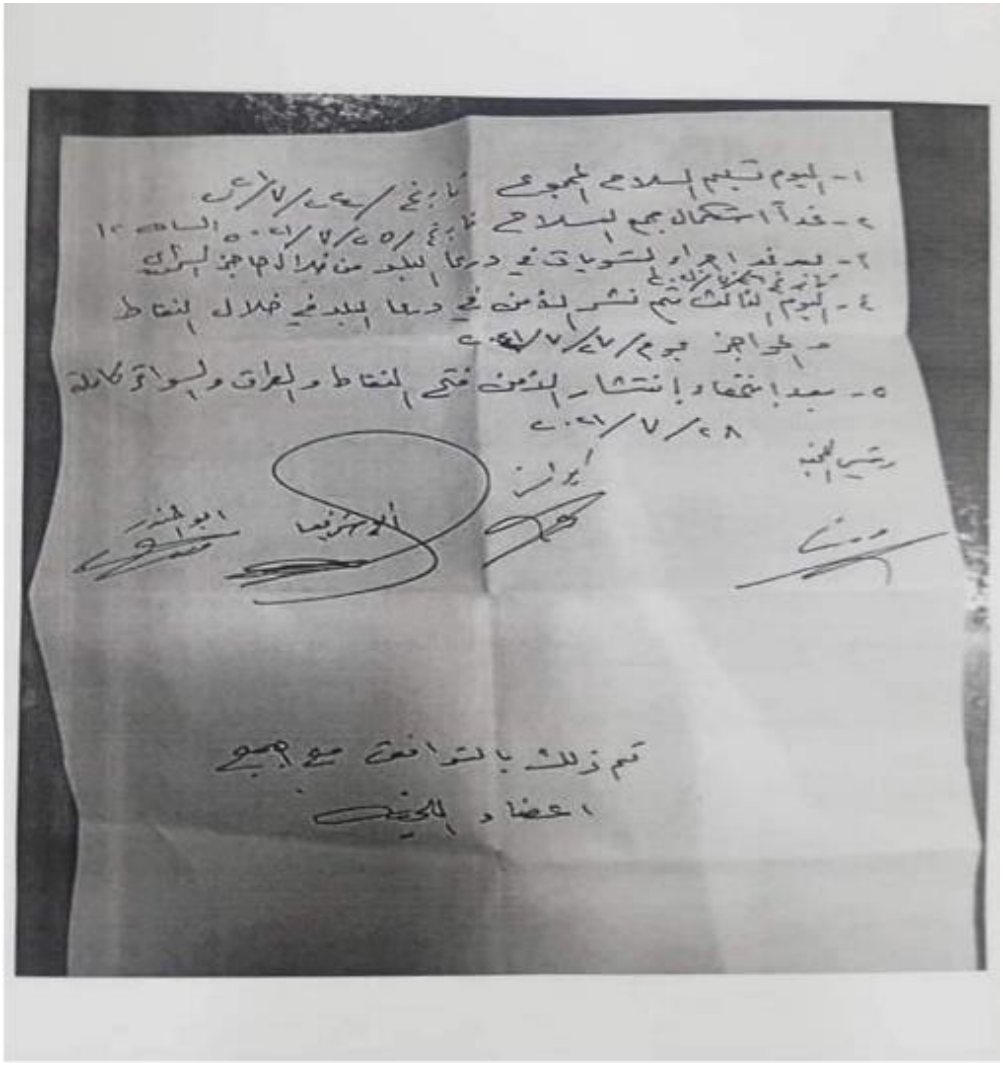

صورة 2 - قال الباحث الميداني لسوريون أنّ هذا الاتفاق كان بمثابة خطوط عريضة للاتفاق الرئيسي المفصّل وتم توقيع في فترة زمنية متزامنة. بتوقيع (رئيس اللجنة: تابع للحكومة السورية/اللواء مفيد حسن/ وهو أيضاً قائد الفيلق الأول في الجيش السوري). ومن جهة اللجنة المركزية/معارضة: أبو أنس/الدكتور عبد الرحمن مسالمة. وأبو شريف/ناصر المحاميد، وأبو المنذر/ ابو منذر الدهني.

فيما يقول الأهالي أنّ اللجنة عرضت عليهم هذا الاتفاق ولم تعرض عليه النسخة الكاملة من الاتفاق.

ونقل الباحث الميداني لسوريون عن مصادر محلية مطلعة على الملف ما يلي:

"تبين لاحقا أن قوات الحكومة السورية كانت تريد وضع نقاط عسكرية في الأماكن التالية: مبنى الشبيبة ودوار الكرك ودوار الكازية ومدخل حي المنشية ومبنى بريد درعا البلد ومقبرة البحار والشلال بسد درعا ودوار الدولاب بحي طريق السد ومدارس القنيطرة والرباعي بحي طريق السد."

ما يعني عودة الأمور إلى عام 2011.

5. من هي الأطراف الأساسية الفاعلة في أحداث درعا البلد الأخيرة؟

أ. اللجنة الأمنية التابعة للحكومة السورية/الجنوب السوري، تمّ إنشاؤها قي العام 2018، وتناوب على رئاستها عدّة أشخاص. يقودها حالياً اللواء مفيد حسن: قائد الفيلق الأول في الجيش النظامي السوري (يقود اللجنة الأمينة الخاصة بالسويداء)، وينوب عنه: اللواء حسام لوقا: رئيس شعبة المخابرات السورية العامة (يقود اللجنة الأمنية الخاصة بدرعا). وبعضوية: العميد ضرار دندل: قائد شرطة محافظة درعا. واللواء مروان شربك: محافظ درعا. والعميد لؤي العلي: رئيس فرع الأمن العسكري. والعميد عقاب صقر: رئيس فرع أمن الدولة في درعا. والعميد خردل ديوب: رئيس فرع المخابرات الجوية في درعا، والعميد أسامة أسعد: رئيس فرع الأمن السياسي في درعا.

ب. الشرطة العسكرية الروسية: وتتبع لمركز المصالحة الروسية في قاعدة حميميم العسكرية، ولها نقاط تمركز أساسية في مدينة درعا ومدينة أزرع ومكتب في بصرى الشام، وتقوم بتسيير دوريات روتينية في باقي أجزاء المحافظة. يرأسها حالياً ضابط اسمه "أسد الله".

ت. اللجنة المركزية لأهالي درعا: وهي لجنة تشكلت في درعا بعد اتفاق التسوية في شهر تموز/يوليو 2018، وتضم وجهاء وقادة سابقين في المعارضة السورية المسلحة، ومهامها التواصل والتنسيق مع الحكومة السورية والشرطة الروسية ونقل طلبات الأهالي لهم. وتتألف من: 1. ناصر المحاميد: الملقب بـ"أبو شريف"، والذي كان سابقا قائد "لواء التوحيد" التابع لفصائل المعارضة المسلّحة. و 2. المحامي عدنان المسالمة. و 3. أبو منذر الدهني: كان قائد فرقة "18 آذار" العسكرية. و 4. الشيخ فيصل أبازيد: مدرس تربية إسلامية وإمام وخطيب مسجد بلال. و5. الدكتور عبد الرحمن مسالمة: أبو أنس. أخصائي جراحة عظمية ومدير مشفى درعا البلد الميداني. و 6. الدكتور زياد المحاميد: عضو المجلس المحلي في درعا.

ث. اللواء الثامن: ويقوده أحمد العودة القائد السابق لفرقة "شباب السنة" التي كانت تتبع لفصائل المعارضة السورية المسلّحة، وجرى تشكيله من قبل روسيا بعد اتفاق تموز/يوليو 2018، ويتبع للفيلق الخامس في الجيش النظامي السوري، وينتشر في الريف الشرقي للمحافظة، ويملك سيطرة تامة على "بصرى الشام" و "معربة" بشكل تام.

ج. ميليشيات من أهالي درعا انضمت للقوات الموالية للحكومة السورية:

- مجموعة مسلّحة بقيادة "وسيم عمر المسالمة"، وتعمل تحت إمرة ميليشيا "حزب الله" اللبناني.
- مجموعة مسلحة بقيادة: "محمد بسام تركي المسالمة"، الملقب بـ"أبو تركي" وتتبع لقوات الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد شقيق الرئيس بشار الأسد.
- مجموعة مسلحة بقيادة: "مصطفى قاسم المسالمة" الملقب بـ"الكسم" وتتبع لفرع الأمن العسكري/جهاز المخابرات العسكرية، وكان "الكسم" قبل تسوية 2018، كان ضمن فصائل المعارضة المسلحة/ لواء التوحيد.
- مجموعة مسلحة بقيادة "شادي بجبوج" الملقب بـ"العو" وتتبع لفرع الأمن العسكري/جهاز المخابرات العسكرية.

عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسا في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريـخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

www.stj-sy.org
syriaSTJ
@STJ_SyriaArabic
Syrians for Truth & Justice
editor@stj-sy.org